إعداد
أ.د. عيسى المصاروه
رانيـا العبـادي

الطلاق الخاص بالمتزوجات في الأردن (2015-2022)

هل من داعي للقلق؟

صفحة حقائق

باستخدام بيانات رسمية صادرة عن الجهة المخولة بإيقاع الطلاق وتسجيل واقعاته وهي دائرة قاضي القضاة، تسعى صفحة الحقائق هذه إلى طرح تساؤلات واجبة والإجابة عنها حول القلق الذي نسمعه من عدة أطراف حول الطلاق الخاص بالمتزوجات في الأردن، دون أن تقدم هذه الأطراف البيانات والأدلة عن هواجسها وقلقها. تبدأ هذه الصفحة بطرح التساؤلات التالية ثم الإجابة عنها:

1 التساؤل الأول

بافتراض عدم حصول تغير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع هل ازدياد واقعات الطلاق ظاهرة متوقعة؟

الجـواب الأرجـح نعـم، لأن عدد المتزوجـين في تزايد سنـة بعد أخـرى وهم الشرائـح المعرضة للطلاق.

2 التساؤل الثاني

هل تزايد واقعـات الطلاق يُعني حصـول ارتفـاع في معدلات الطلاق، الجواب ليس بالضـرورة لأن عـدد الأسر والسكـان في تزايـد أيضـاً، وربما بوتيـرة أسـرع مـن تـزايـد واقعـات الطـلاق.

3 التساؤل الثالث

هل جميع واقعات الطلاق تقع بعد الدخول أو الزفاف؟ صفحة الحقائق تُقدم الإجابة.

4 التساؤل الرابع

هل هناك فرصة لإعادة زواج من تعرضن للطلاق، خاصة بين اللواتي وقع عليهن الطلاق قبل حصول الزفاف، أو تم زفافهن ولكن لم ينجبن أطفال بعد الزفاف، أو كان طلاقهن رجعي؟ صفحة الحقائق تُقدم الإجابة.

5 التساؤل الخامس

هل يقع الطـلاق مبكـراً بعد بـدء الحيـاة الزوجيـة؟ صفحـة الحقـائق تُقدم الإجـابة.

هذه الصفحة تُجيب عن التساؤلات الآنفة الذكر. ونبدأ بالقول أن الاجتماعيين يضعون الطلاق والزواج ضمن العمليات الديموغرافية والأسرية التي يتعين دراستها باستخدام البيانات الموثوقة، وهذا ما تقدمه هذه الصفحة التي تستند إلى بيانات تعود للسنوات الثمانية الماضية ومصدرها التقارير السنوية لدائرة قاضي القضاة. من المعروف أن الأسر تتشكل بالزواج ويزداد عددها سنة بعد أخرى بزواج العزاب الذكور أي الزواج لأول مرة و/أو بإعادة زواج المطلقين والأرامل، فينضم مزيد من الأسر الجديدة إلى الأسر القائمة. ومع تزايد عدد الأسر يزداد حجم شريحة المعرضين للطلاق، وتحدث زيادة في عدد واقعات الطلاق من حيث الأعداد المُطلقة، ولكن هذا لا يعني حصول ارتفاع في معدلات الطلاق وتفكك الأسر كما سنبيّن بعد قليل. ولهذا لا يمكن أن تؤخذ الزيادة في واقعات الطلاق إن هي حصلت في سنة معينة كمؤشر يدعو للقلق من قبل كافة الأطراف والمؤسسات ذات الشأن.

ما نسبة واقعات الزواج إلى واقعات الطلاق؟

حسب الجدول (1) وتجنباً لتأثير تذبذب واقعات الزواج من سنة إلى أخرى، نقول أن إجمالي واقعات الزواج للسنوات الثمانية (2015-2022) بلغت (585429) بمتوسط سنوي مقداره (73179) واقعة (علماً بأنه لم تكن كل المتزوجات أردنيات[1] ولم يكن كل المتزوجين أردنيين[2])، بينما بلغ إجمالي واقعات الطلاق للفترة نفسها بعد استبعاد حالات الطلاق قبل الدخول/الزفاف (150097) حالة، وبمتوسط سنوي بلغ (18762)[3]، وبذا تبلغ نسبة واقعات الزواج إلى واقعات الطلاق نحو 4 حالات زواج مقابل حالة طلاق واحدة بعد الزفاف.

هل ارتفعت معدلات الطلاق في السنوات الثمانية الماضية؟

الجواب لا، إذ يبين الجدول (1) أن معدل الطلاق الخام لحالات الطلاق بعد الدخول خلال تلك السنوات لا يشير إلى إتجاه صاعد واضح، بل كان المعدل متذبذباً إلى حد ما بالاعتماد على بيانات المقام وهو عدد السكان الذي نقسم عليه واقعات الطلاق، حيث بلغ أدنى معدل 1.53 وأعلى معدل 1.97 واقعة طلاق لكل ألف نسمة عام 2021، وهو عام سُجلت فيه واقعات طلاق إضافية بسبب إغلاق المحاكم الشرعية لعدة أشهر في العام السابق الذي سُجل فيه أقل واقعات طلاق نتيجة لجائحة كورونا. وتشير الإحصاءات العالمية الى ان الأردن احتل المرتبة 58 عالميا في معدلات الطلاق الخام عام 2023[4].

---

[1] في عام (2022) كان (7956) منهن من جنسيات عربية معظمهن من الجنسية الفلسطينية والسورية، بينما كان (1050) منهن من جنسيات أجنبية.

[2] في عام 2022 كان منهم (7629) من جنسيات عربية معظمهم من الجنسية الفلسطينية والسورية والمصرية، بينما كان منهم (1005) منهم من جنسيات أجنبية.

[3] لا يشمل هذا الرقم حالات طلاق النساء غير المسلمات وعددها (825) للسنوات (2015-2021) حسب الكتاب الإحصائي السنوي الأردني الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للسنوات المذكورة.

[4] https://worldpopulationreview.com/country-rankings/divorce-rates-by-country

هل حصلت جميع واقعات الطلاق بعد الزفاف؟

ليست كل حالات الطلاق هي لمتزوجين فعلاً في واقع الأمر، أي أنها لم تحصل بعد الزفاف وبعد أن بدأ الطرفان العيش معاً وتكوين أسرة جديدة، إذ تشير البيانات (الجدول1؛ والشكل1) إلى أن نحو 28% من حالات الطلاق التي سُجلت في المحاكم الشرعية في السنوات الثمانية الماضية كانت قبل الدخول أو الزفاف، أي وقعت على عقود قران لكن لم يحصل الدخول أو الزفاف بعد، وهذا يعني أن تشكل فعلي للأسر وحصول إنجاب لم يتم، وبالتالي ليس من تبعات لهذا النوع من الطلاق وقعت على الأطفال، الأمر الذي يعزز أيضاً من فرص إعادة زواج النساء اللواتي وقع عليهن الطلاق قبل الزفاف.

الجدول (1) واقعات الطلاق والزواج المسجلة في المملكة الأردنية الهاشمية (2015-2022)

السنة	إجمالي واقعات الطلاق بعد الدخول / الزفاف*[5]	واقعات الطلاق قبل الدخول / الزفاف	معدلات الطلاق الخام (بعد الدخول) لكل ألف نسمة من السكان**	معدلات الطلاق الخام (بعد وقبل الدخول) لكل ألف نسمة من السكان	إجمالي واقعات الزواج
2015	17358	8472	1.82	2.7	81373
2016	17875	8687	1.82	2.7	81343
2017	18032	8380	1.79	2.6	77700
2018	19037	7502	1.85	2.6	70734
2019	18617	6706	1.76	2.4	67696
2020	16514	6266	1.53	2.1	67389
2021	21855	6848	1.97	2.6	75360
2022	20809	5947	1.84	2.4	63834
المجموع %	150097 %72	58808 %28	------	------	585429
المتوسط السنوي	18762	7351	1.80	2.5	73179

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام المشار إليها.

* تتضمن كافة قرارات الطلاق بعد الزفاف الصادرة عن المحاكم الشرعية؛ وهي حجج الطلاق بالتراضي، وقرارات الطلاق الصادرة عن المحاكم الشرعية بخصوص التفريق، وقضايا الافتداء المفصولة، وقضايا الطلاق ضمن الإصلاح الأسري.

** تم حساب معدلات الطلاق الخام بقسمة إجمالي حالات الطلاق بعد الدخول/الزفاف على إجمالي عدد سكان الأردن حسب البيانات الرسمية المنشورة لدائرة الإحصاءات العامة[6] x1000.

---

[5] يشمل الرقم حالات الافتداء المفصولة التي بلغ مجموعها للأعوام (2015-2022) (2586 حالة)

[6] تم الحصول على عدد السكان في نهاية السنوات الثمانية الممتدة من (2015) إلى (2022) من المصدر التالي:
http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf

الشكل (1) نوع الطلاق خلال السنوات (2015-2022)

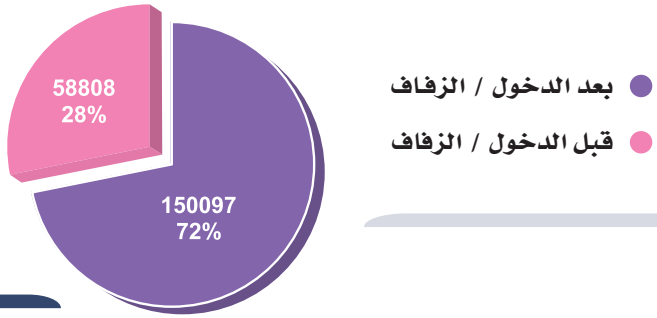

هل هناك فرصة أمام المطلقات لإعادة الزواج؟

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول (2) إلى أن نسبة تراوحت بين نحو 15% إلى 22% من واقعات الزواج التي سُجلت خلال السنوات الثمانية الماضية كانت لنساء مطلقات، أي سبق أن تم عقد قرانهن، ولكننا غير متأكدين من أنهن جميعاً قد وقع عليهن الطلاق قبل الدخول، ولكننا لا نستبعد أن تكون نسبة من حصل عندهن هذا عالية. وبصورة عامة بلغت النسبة الإجمالية للمطلقات اللاتي تم إعادة زواجهن من إجمالي حالات الزواج خلال السنوات الثمانية الماضية 18.3%. ولا بد هنا أن نشير أيضاً إلى أن نسبة مرتفعة من حالات طلاق المتزوجات هي طلاق رجعي، أي يمكن الرجوع عنه، ففي عام 2022 وحده بلغت نسبة حالات الطلاق الرجعي 23.3% من إجمالي حالات الطلاق في ذلك العام.

الجدول (2) نسبة المطلقات اللواتي تزوجن ثانية من إجمالي حالات الزواج خلال السنوات (2015-2022)

السنة	حالات الزواج	حالات زواج للمطلقات	حالات زواج للمطلقات %
2015	81373	12657	15.6
2016	81343	12353	15.2
2017	77700	13677	17.6
2018	70734	13075	18.5
2019	67696	12996	19.2
2020	67389	13302	19.7
2021	75360	14694	19.5
2022	63834	14108	22.1
المجموع	585429	106862	18.3

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام المشار إليها.

هل يقع الطلاق مبكراً عقب بدء الحياة الزوجية؟

تشير الإحصاءات الواردة في الشكل (2) لعام 2022[7]، أن 37.5% من حالات الطلاق وقعت على زوجات شابات أعمارهن دون سن 26 سنة، وإذا أضفنا لهن النساء الشابات ممن أعمارهن 26-29 سنة واللواتي تبلغ نسبتهن 16.5%، يمكننا القول أن أكثر من نصف المتزوجات (54%) يقع عليهن الطلاق في سن مبكرة، أي قبل سن 30 سنة وخلال السنوات الأولى من حياتهن الزوجية، وكانت هذه النسبة قريبة من النسب التي سُجلت في السنوات السابقة لعام 2022. وفيما يتعلق بطلاق من تزوجن مبكراً دون سن الثامنة عشرة عاماً فقد كانت أقل النسب وبلغت 4%.

لا تتوفر لدينا بيانات عن المطلقات اللاتي أعدن الزواج مفصلة حسب حالة طلاقهن، أي قبل الدخول أو بعده ومهما يكن، فمن المعروف أن حديثي الزواج غالباً ما يحصل عندهم حمل و/أو إنجاب لمولودهم بعد فترة قصيرة من الزفاف، ولذا يمكننا القول أن الطلاق المبكر بعد سنوات قليلة من الزواج يعني وجود أطفال صغار تقع عليهم تبعات الطلاق وما يصاحبه من تفكك أسري وخلافات أسرية حول حضانة الأطفال ونفقتهم. وبصورة عامة، كانت المتزوجات في الفئة العمرية (30-40) سنة هي الأعلى بين من وقع عليهن الطلاق (26%)، كما أصاب الطلاق متزوجات إعمارهن فوق سن 40 سنة وبلغت نسبتهن (20%) أي بعد سنوات عديدة من الزواج، وقد يكون لمعظمهن أبناء تجاوزوا مرحلة الطفولة المبكرة.

الشكل (2) حالات الطلاق حسب الفئات العمرية للزوجة المسجلة لعام 2022

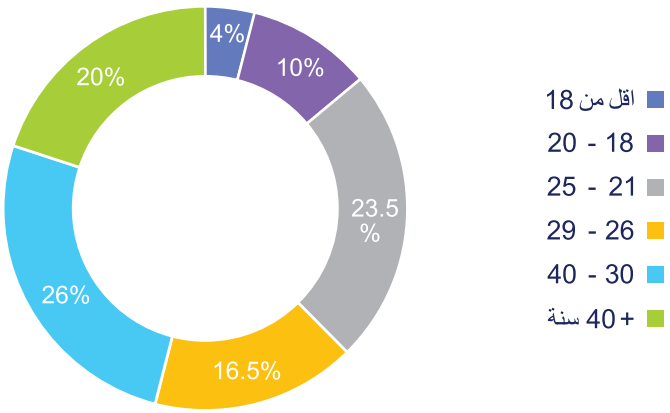

7 حُسبت الإحصاءات من بيانات حالات الطلاق لعام (2022) الخاصة بالزوجة المسجلة ضمن التقرير الإحصائي السنوي لعام (2022) الصادر عن دائرة قاضي القضاة.

الخلاصـــــــات:

تزايد واقعات الطلاق ظاهرة متوقعة نتيجة لازدياد عدد المتزوجين سنة بعد أخرى.

تزايد واقعات الطلاق لم يترتب عليه حصول ارتفاع في معدلات الطلاق لأن عدد الأسر والسكان في تزايد أيضاً.

لم تقع جميع واقعات الطلاق بعد الدخول/الزفاف (28% منها وقع قبل حصول الزفاف) مما تنتفي معه تبعات الطلاق على الأبناء.

تشير البيانات إلى وجود فرصة لإعادة زواج المطلقات، فنسبة اللواتي وقع عليهن الطلاق وأعدن زواجهن بلغت (نحو 18%)، كما أن أكثر من خمس حالات طلاق المتزوجات هي طلاق رجعي.

يقع الطلاق مبكراً حيث إن أكثر من نصف (54%) حالات الطلاق لعام (2022) وقعت على زوجات أعمارهن دون سن 30 سنة، وكان الحال نفسه في سنوات سابقة.

حقوق التأليف محفوظة للأمانة العامة
للمجلس الأعلى للسكان